

41- شرح المقدمة الأصولية في تيسير البيان لآيات الأحكام -

لمعالى الشيخ أ د سعد بن ناصر الشثري

سعد الشثري

بتيسير البيان لاحكام القرآن لابن الخطيب اليمني الامام الفقيه الموزعى رحمة الله تعالى كان قد اخذنا شيئاً من مباحث النسخ ولعلنا باذن الله عز وجل ان نكمل هذه المباحث وان نتكلم عن شيء من شيء من مباحث السنة النبوية - [00:00:23](#)

ازهر الشيخ بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه اجمعين. اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولشيخنا وللمسلمين قال المؤلف رحمة الله تعالى الفصل الخامس - [00:00:51](#)

الطريق الى معرفة الناسخ والمنسوخ ويعلم ذلك في كتاب الله جل جلاله من وجوه. احدها الاجماع على خلاف النص. لقيام الدليل القاطع على عصمة الامة الثانية يعلم بصريح النطق كقوله تعالى الان خفف الله عنكم علم ان فيكم ضعفا - [00:01:07](#)

الثالث يعلم ببيان النبي صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى في الزواني فامسكون في البيوت حتى يتوفاهم الموت او يجعل الله لهم سبيلا. قال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني وخذوا عني قد جعل الله لهم سبيلا. الحديث عند من جعل اية الامساك منسوخة بالحدود وسيأتي بيان ذلك وتحقيقه - [00:01:25](#)

عند الكلام على الاحكام ان شاء الله تعالى ي عدم بتأخر احد اللفظين عن الاخر. فالآلية المدنية تنسخ المكية وهو كثير في القرآن. والمدنية والمدنية المتأخرة تنسخ المدنية المتقدمة وهو اكثر من شيخ القرأن. والمكية متأخرة تنسخ المكية المتقدمة وقل ان يوجد هذا النوع ظاهراً متفقاً عليه عند اهل العلم. لأن نزول - [00:01:45](#)

فذلك قبل تجميع الاحكام ويجب على طالب علم القرآن ان يعلم المكي من المدنى. وقد ميز اهل العلم ذلك وبينوه ببياناً خاصاً. وذكروا له ايضاً علامات ودلائل. قالوا كل سورة فيها يا ايها الناس وليس فيها يا ايها الذين امنوا فهي مكية. وفي الحج اختلاف. وكل سورة فيها كلام مكية لانه ردع لانه رد - [00:02:07](#)

وكل سورة في اولها حروف معجم مثل الف لام راء وحاء ميم وشبه فهي مكية سوى سورة البقرة وال عمران. وفي الرعد احتلال وكل سورة فيها قصة ادم عليه الصلاة والسلام ابليس عليه لعنة الله فهي مكياس وسورة البقرة. وكل سورة فيها يا ايها الذين امنوا فهي مدنية. وكل سورة - [00:02:29](#)

فيها ذكر المنافقين فهي مدنية سوى سورة العنكبوت. قال هشام ابن عروة عن ابيه ما كان من السور فيه حد او فريضة فهي مدنية. وما كان فيها ذكر امم القرون الماضية فهي مكية. ويعرف التأخر بين مدنى باخمام الصحابي ان هذا نزل بعد هذا. اما اذا قال الصحابي هذه الآية منسوخاً لم - [00:02:51](#)

ولقوله حتى يبين الناس خف ينظر فيه ومن الناس من قال ينسخ ينسخ بخبره ويقلد فيه. ومنهم من قال اذا ذكر الناسخ لم يقلد فيه. بل ينظر فيه فان لم يذكر الناسخ قبل - [00:03:11](#)

كل ده فيه لانه لا يهم ذكر الناسخ الا عند حصول القطع له بانه ناسخ. وان الآية المعارضة له منسوخة. واما اذا ظن النسخ ولم يقطع ذكر الناس يقد ينظر لينظر فيه غيره. ذكرها - [00:03:24](#)

واما اذا ظن الناس النسخة ولم يقطع ذكر الناسخ لينظر فيه غيره. وال الصحيح هو الاول. والدليل عليه انه يجوز ان يكون قد اعتقاد نسخ بطريق لا توجب النسخ فلا يجوز ان يترك الحكم الثابت من غير نظر واستدلال. ويعرف الناسخ من المنسوخ في الحديث بهذه

الطريق المذكورة. فيعلم - 00:03:38

بالاجماع كما اجمعوا على جلد شارب الخمر وان عاد مرارا كثيرا. ويعلم بتصريح النطق وكقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها. ويعلم اخبر الصحابي ان هذا ورد بعد هذا كما روي انه كان اخر الامرین من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء من مسته النار - 00:03:58

واما اذا اسلم الراوي احد الخبرين بعد موت راوي الخبر الاخر او بعد قصته التي رواها ففي احتمالان عند الشيخ ابي اسحاق الشيرازي رحمه الله تعالى ومثالهما روى طرق بن علي رضي الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن مسجد ذكري وهو يبني مسجد المدينة فلم يوجب منه الوضوء. مع ما روى ابو هريرة - 00:04:16

ببيضة رضي الله عنه من ايجاب الوضوء بمسه وابو هريرة اسلم عام خير اعمى خير بعد بناء المسجد فيحتمل ان ينسخ حديثه بحديث ابي هريرة لان الظاهر انه لم يسمع ما رواه الا بعد هذه القصة فيه - 00:04:36

ويحتمل الا ينسخ لجواز ان يكون سميجه قبل ان يسلم او ارسله عمن قدم اسلامه. ولا خلاف في ان خبر ابي هريرة ارجح في متنه وسنه من حديث طلق بوجوه احدها تأخر اسلام راويه ثانبيها الاحتياط فخبر ابي هريرة احبط. ثالثها النقل فخبر ابي هريرة ناقل من - 00:04:50

للعبادة. رابعها الاثبات. فخبر ابي هريرة مثبت للوضوء وخبر طلق ناف له. وللترجيح وجوه اخر ذكرها اهل العلم بالفقه واصوله

وساذكر منها جملة نافعة عند الكلام عن السنة ان شاء الله تعالى - 00:05:10

الحمد لله وبعد ذكر المؤلف في بداية هذا الفصل اه الطرق التي يجعل الانسان يعرف الناسخ من المنسوخ و اول هذه الطرق الاجماع فانه اذا اجمع العلماء على خلاف مدلول نص - 00:05:28

دلنا ذلك على ان النص منسوخ ومن امثالته مثلا ما ذكر في قوله جل وعلا والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهم يتربصن بانفسهن والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصبة - 00:05:53

الى الحول فهنا في هذه الاية قد اجمع العلماء على ان عدة المرأة المتوفى عنها لا تبلغ السنة وانما تكون اربعة اشهر وعشرا والطريق الثاني التصريح في الايات القرآنية بوجود آآل النسخ - 00:06:15

ومسألة له المؤلف بما ورد في اية المصابرة حيث كان يجب في اول الاسلام ان يصابر الانسان آآل الى ان آآل يقاتل عشرة ثم نسخ ذلك الى ان يقاتل آآل اثنين - 00:06:43

في قوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلب مئتين. ثم جاء في الاية التي بعدها الان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان يكن منكم مئة صابرة يغلب مئتين - 00:07:02

والطريق الثالث بيان النبي صلى الله عليه وسلم فان بيان النبي صلى الله عليه وسلم دليل على ان الاية منسوخة متى بين انها كذلك و اه مثل لهذا بقوله تعالى - 00:07:21

في اه فامسكون في البيوت حتى يتوفاهم الموت او يجعل الله لهن سبيلا. فان طائفة قد قالوا بان النبي صلى الله عليه وسلم بين ان هذه الاية منسوخة بقوله خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا - 00:07:45

وهذا قد اشرنا اليه فيما مضى وهو هل ينسخ الكتاب بواسطة السنة؟ او لا؟ او واردنا الخلاف فيه ولكن هنا يريد ان يجعل او ان يبين ان قول النبي صلى الله عليه وسلم وسنته توضح - 00:08:05

اه ان الاية منسوخة وليس هي الناسخة واما الطريق الرابع فهو ان يكون هناك تعارض بين ايتين ولا يمكن الجمع بينهما واحدى الايتين متأخرة فنقول بان الاية المتأخرة تكون ناسخة للاية المقدمة - 00:08:24

قال المؤلف وهو اكثرا منسخ القرآن فالملكية المتأخرة تنسخ الملكي المتقدم والمدني المتأخرة تنسخ المدني المتقدمة والایة المدنية تنسخ الملكية والمراد بهذا متى كان هناك تعارض ولم يمكن الجمع بين هذه النصوص - 00:08:54

هنا اشار المؤلف الى انه لابد ان يعني طالب العلم قراءة او بالتفريق بين من الايات والمدني اولا ما متى يكون النص مكيا ومتى يكون

00:09:25 مدنیا صوابه في هذا ان المکی هو ما نزل قبل الهجرة -

والمنی ما نزل بعد الهجرة ولذلك لو قدر ان هناك ایات نزلت في مکة بعد الهجرة ک قوله تعالى اليوم اکملت لكم دینکم فانها تعد مدنیة
ولا تعد مکة باعتبار انها نزلت - 00:09:54

بعد الهجرة ذکر المؤلف بان هناك علامات يعرف آیا يعرف فيها الفرق بين المکی والمنی ومن ذلك ما ذکر هنا من ان بداية الایات بها
ایها الناس ونحوها تدل على - 00:10:16

ان تلك الایات مکیة ولیست بمنیة. لأن الخطاب في الغالب في مکة كان خطابا عاما للناس لمؤمنهم وكافلهم وهذا ليس على جهة
اه الشمول والعموم وانما هو على جهة - 00:10:45

الاگلییة ولذلك مثلا في ذکر المؤلف هنا الاختلاف في الحج الحج آیا سورة وقع الاختلاف فيها وآیا بادیتها يا ایها الناس ان زلزلة
الساعة يا ایها الناس اتقوا ربکم ان زلزلة الساعة شيء عظیم - 00:11:14

ان عندک مثلا في قوله تعالى في اول البقرة يا ایها الناس اعبدوا ربکم الذي خلقکم والذین من قبلکم لعلکم تتقدون. هذه ایة منیة مع
انها بدأت يا ایها الناس سورة البقرة - 00:11:36

آیا منیة قال وكل سورة فيها کلا فھی مکیة. جميع هذا عرف بواسطه التتبع والاستقراء والمعنى في هذا ان کلا لا يخاطب بها المؤمن
لما فيها من مواجهة الشخص اه السیر على طريق لا يقبله - 00:11:54

فان الاصل في الخطاب للمؤمن ان يكون المؤمن قابلا بكل ما ينزل عن الله عز وجل وقال المؤلف ایضا وكل سورة في اولها حروف
المعجم يعني الحروف المقطعة التي تكون في اوائل السور فانها تدل على ان السورة مکیة - 00:12:18

لان المقصود بهذه الحروف بيان ان هذا القرآن نزل بلغة العرب وبحروفهم ومع ذلك تعجزون عن الاتيان بمثله والتحدي انما كان في اه
مکة عند حينما كان الخطاب مع غير المسلمين - 00:12:40

ولكن هذا ليس قاعدة عامة. ولذلك في اوائل سورتي البقرة وال عمران حروف مقطعة ومع ذلك اه هي سور اه منیة کل سورة فيها
قصة ادم عليه السلام وابليس فانها تكون مکیة سوى سورة - 00:13:00

البقرة وذلك لأن الله عز وجل اراد ان يذكر الناس عموما بقصة ابتداء خلق الانسان وبالتالي يكون ذلك سبیلا من سبل اه الحديث عن
احکام عن احکام اه غير المسلمين وكيف يتعاملون مع ابليس - 00:13:26

وال المؤلف قال سوى سورة البقرة فالبقرة منیة وايضا استزن طائفة من اهل العلم اوائل سورۃ الاعراف فان قوله تعالى يا بني ادم
خذلوا زینتکم عند کل مسجد آیا وقوله عز وجل آیا بني ادم - 00:13:51

آیا قد انزلنا عليکم لباسا يواري سوءاتکم وريشا. هذه الایات نزلت ابعد ما كان عليه اهل مکة من التعری في الحرم الشريف. وكانت
تلك الایات في اواخر آیا الاسلام وطائفة من اهل العلم قالوا بل هي آیا سائرة على النسق العام من کونها سورة منیة - 00:14:13

وذكر ضابطا اخر وهو ان كل سورة فيها يا ایها الذين امنوا فھی منیة قال وكل سورة فيها ذکر المنافقین فھی منیة لأن الناس لم
يکونوا محتاجین الى النفاق لأن غير المسلمين - 00:14:41

لم يکونوا محتاجین الى النفاق قبل الهجرة وانما احتاجوا آیا المشرکون والکفار الى ذلك بعد الهجرة. واستثنى من ذلك سورة العنكبوت
فانها قد اشاء فانها سورة مدد بسورة مکیة ومع ذلك اشار فيها الى حال اهل النفاق - 00:15:01

في مثل قوله تعالى ومن الناس من يقول واما بالله فاذا اؤذی في الله جعل فتنۃ الناس کعذاب الله انتقل بعد ذلك الى الحديث الى
معرفة المتأخر سواء من المکی بعضه مع بعض او من المنی بعضه من مع بعض - 00:15:25

فقال ويعرف التأخر بين المنی باخبار الصحابی ان هذا نزل بعد هذا كذلك يعرف بکون الایات تتحدث عن واقعۃ يعني مثلا سورة
الانفال تتحدث عن غزوۃ بدر نعلم انها متقدمة - 00:15:48

بينما سورة الفتح تتحدث عن صلح الحدبیة صلح الحدبیة وقع سنة ست وکون السورة تتحدث عن واقعۃ متأخرة هذا دلیل على
تأخر نزولها انتقل المؤلف الى طريق اختلف فيه اهل العلم هل يعد من الطرق الدالة على النسخ - 00:16:07

الا وهو ما اذا قال الصحابي هذه الاية منسوقة فهذا الكلام من الصحابي هل يعتبر نقا عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالتالي نأخذ به او يعتبر اجتهادا ورأيا له - 00:16:30

ذكر المؤلف خلافا في ذلك فمن فطائف قالوا بان هذا يعد من ما يقبل به خبر النسخ وذلك انه لن يقول الصحابي مثل ذلك الا اذا علمه مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم - 00:16:46

فهو بمثابة ما يذكر من من اقوال الصحابة التي لها حكم الرفع وهناك من قال بان هذا قول الصحابي وقول الصحابي لا يصح ان يحتاج به على النصوص ولذلك تلاحظ في قول المؤلف ومن الناس من قال ينسخ بخبره - 00:17:09
قل ينبغي ان يقول ينسخ ايش ؟ بقوله لان لو كان خبرا قد رواه لا قبل بانه من نسخ اه القرآن بواسطة السنة قال ومنهم من قال اذا ذكر الصحابي الناسخ - 00:17:33

فحينئذ آن نظر في المسألة ونتحقق هل هناك نسخ او لا اما اذا لم يذكر الناسخ فحينئذ هذا يدل على ان الحكم مرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يهمل - 00:17:54

آذكر الناسخ الا انه قاطع بوجود النسخ واختار المؤلف القول الاول بانه لا يقبل قول الصحابي هذه الاية منسوقة واستدل عليه بان الصحابي قد يظن اه شيئا نسخا ولا يكون الامر كذلك - 00:18:11

وفيه معنى اخر الا وهو ان مفهوم النسخ عند الصحابة كان اعم من معنى النسخ عند المتعاقدين فان المتقدمين كانوا يسمون آن كل ازالة لعموم معنى نص شرعي نسخا ويدخلون في مفهوم النسخ التخصيص - 00:18:33
والتفيد اه التأويل بينما اخرون بينما البقية يرون او بينما بينما نجد ان المتعاقدين يخصصون النسخ برفع حكم ثابت بخطاب متقدم بواسطة خطاب متراقب عنه ومن ثم اذا قال الصحابي هذا منسوخ - 00:19:02

وقد يريد به التخصيص او التفيد وبالتالي لابد من التحرى فيه وكما يكون النسخ في الايات القرآنية بدلالة قوله تعالى ما ننسخ من اية او نونسها يكون ايضا في الاحاديث النبوية - 00:19:29

وقد ذكر المؤلف طرقا تعرف بها آن يعرف بها وجود النسخ في السنة ولو قال بهذه الطرق المذكورة بالجمع اولى من ان يقول بهذه الطريقة بصيغة الافراد قال في علم النسخ بوجود الاجماع - 00:19:50

اذا كان هناك حديث واجمع العلماء على خلافه دل هذا على ان ذلك الخبر منسوخ ومن ذلك حديث قتل شارب الخمر في الرابعة او الخامسة قد اجمع العلماء على ان - 00:20:13

شارب الخمر لا يقتل حدا في الخامسة حينئذ علمنا بوجود النسخ والناس هو الاجماع وانما الدليل الذي استند الاجماع اليه كذلك يعلم النسخ في السنة بتصريح اللفظ كقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الاضاحي بعد ثلاث الا فدخلوا وكلوا - 00:20:33

كذلك يعلم وجود النسخ بأخبار الصحابي ان هذا ورد بعد هذا ومقصوده اذا لم يمكن الجمع بين الدليلين ومن امثلة ذلك حديث كان اخر الامرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مسته النار - 00:21:10

ثم تطرق المؤلف الى مسألة اخرى الا وهي ما اذا اسلم راوي احد الخبرين بعد موته راوي الخبر الاول فهل تكون روایة الصحابي المتأخر المعارضة لروایة الصحابي المتقدم ناسخة لها او لا . وقد ذكر المؤلف في ذلك - 00:21:35

مالين عن الشيخ ابي اسحاق الشيرازي ومسألة له بحديث الطلاق بن علي فان فيه عدم وجوب الوضوء من مس الذكر ولكنه حديث متقدم فانه اخبر انه قدم اليهم وهم يبنون المسجد. فدل هذا على ان - 00:21:59

رواية منقدمة بينما روى ابو هريرة وهو من من اسلم سنة سبع للهجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من مس ذكره فليتوضا بال التالي وقع الاختلاف بين اهل العلم ماذا نفعل - 00:22:23
كالحنفية قالوا بانه لا ينتقض الوظوء والسد على الحديث الاول ورد الحديث الآخر في ردود فمهم من قال هو خبر واحد فيما تعم به البلوى فلا يقبل ومنهم من قال هو ارجح - 00:22:43

من الخبر الاول والقاعدة انه اذا وجد تعارض بين دليلين ولم يمكن الجمع بينهما فانه يعمل بالمتاخر ويعد بمثابة الناسخ على ان بعض اهل العلم حمل الحديث الاول على انه داء على انه اذا مس ذكره من وراء حائل - 00:23:04

لان السؤال في الحديث الاول كان عن مس آآ الذكر في الصلاة ومن المعلوم ان الصلاة يجب لها ستر العورة وبالتالي لن يتمكن من المس الا من وراء حائل اورد قول اخر بأنه يمكن ان يقال بعدم النسخ - 00:23:28

لان الصحابي المتاخر يمكن ان يرسل حديثا في واقعة لم يشهدها قال المؤلف لا خلاف في ان خبر ابي هريرة بایجاب الوضوء من مسجد ذكر ارجح من في متنه وسنه من حديث طلق بوجوه - 00:23:57

اولها تأخر اسلام ابي هريرة ولم يسلم الا في السنة السابعة وثانيها الاحتياط فان ایجاب الوضوء احوط وثالثها النقل حديث ابي في حديث طلق بن علي فيه موافقة للاصل من عدم الایجاب - 00:24:19

وهو مسابر على الاباحة الاصلية وحديث ابي هريرة فيه نقل الحكم من الاباحة الاصلية الى تقرير حكم وهذا لا يعد نسخا بخلاف حديث طلق فاننا لو قلنا بأنه مقدم آآ فحينئذ تكون قد الغينا اما ان تكون قد الغينا حديث ابي هريرة او قلنا هو منسوخ - 00:24:42 وبالتالي القول الاول الذي لا يترتب عليه نسخ اولى من القول الذي يقول بحكم يترتب عليه اه نسخ قال ورابعها الاثبات فخبر ابي هريرة يثبت الوضوء القاعدة ان الاثبات مقدم على - 00:25:12

ان في وقد ذكر المؤلف ان التراجيح بين الاخبار لها وجوه متعددة ولكن ليعلم بأنه لا يسار الى الترجيح الا اذا لم يمكن الجمع بين الدليلين لأن اعمال الدليلين اولى من اهمال احدهما - 00:25:33

واذا لم يعرف التاريخ فانه اذا عرف التاريخ عمل بالمتاخر وجعل بمثابة الناصح للمتقدم احسن الله اليكم قال رحمة الله تعالى القول في السنة وانواعها وترحيبها وتقديم بعضها على بعض. وفي ذلك اربعة فصول الفصل الاول في السنة والسنة هي الطريقة - 00:25:53

ما رسم ليحتذى به وسنته صلى الله عليه وسلم متشرعة اطراف متعددة العلوم. وهي ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم وبينه ونصح به لامته من الاحكام والاداب تصفية بواطنه ومكارم الاخلاق - 00:26:16

والارشاد الى صحيح التدبير والسياسات والتنبيه على حكمها والاخبار عما كان وما يكون. وغير ذلك مما نقل اليها من اقواله وافعاله واقراره ومعجزاته جميع احواله فكلها حق من عند الله جل جلاله. قال الله سبحانه وتعالى وما اتاكم الرسول فخذوا ما نهاكم عنه فانتهوا. قال جل جلاله لقد كان لكم في رسول الله - 00:26:28

اسوة حسنة. وقال جل جلاله وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى. وغرضي في كتابي هذا بيان احكام السنة المتعلقة بالاحكام. وهي تنقسم الى افعالى واقوال واقرارات منه صلى الله عليه وسلم. فاما اقواله صلى الله عليه وسلم فانها تنقسم الى جميع الاقسام الواردة في كتاب الله جل جلاله. من العموم والخصوص - 00:26:48

في الحقيقة والمجاز وغیر ذلك لاتحاد طريق بيانهما الذي هو الخطاب ثم منها ما يكون بيانا لكتاب من تخصيص عمومه وتقييد مطلقه وتبيين مجمله وتکبير سنة وادابه وغير ذلك من الوجوه. ومنها ما يكون اتباعا لنص الكتابي من غير زيادة - 00:27:08

ومنها ما يكون ابتداء مما لم يكن له اصل في الكتاب ومن اهل العلم من خالف في هذا وجميع الاقسام حق من الله سبحانه وتعالى منسوب علمها الى الكتاب العزيز. قال الشافعى رضي الله تعالى عنه وليس تنزيل واحد من اهل دين الله نازلة الا وفي - 00:27:23

كتاب الله الدليل على سبيل هدى فيها. قال الله سبحانه وتعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا. وذكر جملة من الآيات البينات. والشافعى رحمه الله الله تعالى اخذ هذا مما روى علقة عن عبد الله ابن عن عبد الله ابن مسعود عن عبد الله رضي الله عنه انه قال لعن الله الواشمات والمستوشمات والمتفلجات لحسن - 00:27:39

المغيرات من خلق الله فبلغ ذلك امراة من بنى اسد يقال لها ام يعقوب فجاءت فقالت انه قد بلغني انك لعنت كيت وكيت. فقال ومالى لالعن من لعن الرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هو في كتاب الله؟ فقالت لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول. فقال لأن كنت قرأتني لقد وجدتني. اما قرأت وما - 00:27:59

الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا. قالت بلى فانه قد نهى عنه. واما افعاله صلى الله عليه وسلم فانها يقع بها جميع انواع البيان. من المجمل وتخصيص عمومي وتقييده المطلق وتبويل الظاهر والنسخ وغير ذلك. وهي على ضربين. فعل لا قربة فيه بل فعل بطريق العادة كالاكل والشرب والنوم والقيام والقعود والركوب. فهذه - [00:28:19](#)

يدل على اباحتة وينتفع عنه التحرير ولعصمته صلى الله عليه وسلم. ولكونه لا يقر ولكونه لا يقر عن الخطأ. وينتفع عن الكراهة لن دور فعل مكروه. وان كان قد يفعله لتبين الجواز او لغير ذلك من الوجوه. فهذا عندي وان كان مباحا فيستحب لامته متابعته صلى الله عليه وسلم فيه تكون عادته احسن العادات ومقرورنا - [00:28:39](#)

البركات. وقد تابعه في ذلك كثير من الصحابة رضي الله عنهم. وقل من رأيته من المصنفين ذكر استحباب ذلك. ولكن نظرهم في ذات الفعل لا في نفس المتابعة والضرب الثاني فعل يظهر فيه قصد قربة. وقد قدمنا ان مأخذ السنة من ثلاثة اوجه. وجهان متفق عليهما عند اهل العلم ويعرف وجوب فعله - [00:28:59](#)

نذهب من الوجهين ان كان البيان الذي نصه في واجب كان واجبه. وان كان بيانا لنص في مستحب كان مستحبها. وان كان بيانا لمجمل مأمور به حتما كان واجبا وان كان مأمور به ندبا كان مستحبها. واما الوجه الثالث الذي قال به اكثرا هيل العلم وهو ان يفعل الشيء ابتداء من غير سبب فاختلف اهل العلم فيه ايضا على - [00:29:20](#)

بضاعة مذاهب. فمذهب مالك واكثرا هيل العراق وابي سعيد اصطخري. وابن عباس ابن سريج انه يحمد على الوجوب. وقال قوم يحمد على الندب وهو قول الشافعي وقال قوم يحمل على الاباحة ويرى عن مالك وقال قوم بالوقف فلا يحمل على الوجوب ولا على الندب الا بدليل. وهو قول السيرة واختيار ابى اسحاق الشيرازي رحمة الله - [00:29:40](#)

الله تعالى واما اقراره صلى الله عليه وسلم فانه على دربيين. احدهما ان يقول احد قولها او فعلها او يفعل فعل بحضرته. ولا ينكره عليه فهذا يدل على جواز ذلك الشيء. والثاني ان يفعل فعلها بغير حضرته لكن مثل ذلك لا يجوز ان يخفي عليه في العادة. ولم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام انكره - [00:30:00](#)

ولم ينقل عنه انه ولم ينقل انه عليه الصلاة والسلام انكره فهذا ايضا يستدل به على جواز ذلك الشيء ولكنه اضعف دالة من الاول ذكر المؤلف هنا مباحث السنة الناس في اللغة الطريقة - [00:30:21](#)

كما قال الشاعر فاول راض سنة من يسيراها وتعريفها في الاصطلاح اقوال النبي صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته وذكر المؤلف ان السنن تنقسم الى اقسام مختلقة آآ فمنها ما يكون للتدبير والسياسة - [00:30:38](#)

ومنها ما يكون لتصفية الباطن منها ما يكون للتنبيه على حكم الاحكام يعني اسرار التشريع ومنها ما يكون على جهة الخبر فكانه يقسم السنة الى عدد من الاقسام منها ما هو مشروع - [00:31:09](#)

ومنها ما يكون على جهة السياسة والتدبير لاهل زمانه لان النبي صلى الله عليه وسلم قد يتصرف باعتباره اماما للمسلمين وليتصرف باعتباره قاضيا فيما بينهم وقد يتصرف بكونه اه نبيا يقتدى به - [00:31:30](#)

بالتالي لا بد من معرفة القرائن الدالة على نوع تصرف النبي صلى الله عليه وسلم والاصل في الافعال النبوية ان تكون مشروعة لقوله تعالى واتبعوه لعلمكم تهتدون والمؤلف كما تعلمون انما الف هذا الكتاب ليكون مقدمة للتفسير - [00:31:54](#)

ولكن التفسير القرآن تفسير ايات القرآن يحتاج الى معرفات آآ شيء من آآ احكام آآ السنة وقسم المؤلف السنة ثلاثة اقسام اقوال وافعال وتقريرات واقواله قال بانها تكون آآ منقسمة الى مثل ما ينقسم اليه الكتاب - [00:32:20](#)

كون بعضها خاصا وبعضها عاما ومن كون بعضها مطلقا وبعضها مقيدا هكذا اذا هذا تقسيم هذا تقسيم للسنة كذلك هناك تقسيم اخر للسنة باعتبار او بنوع علاقتها بالكتاب فمرات تأتي السنة - [00:32:48](#)

بما يوافق الكتاب كما قال في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومع الحديث الوارد بصيام شهر رمضان اصوم اذا رأيت موته وهذا الدالة متطابقة بين الكتاب والسنة النوع الثاني - [00:33:16](#)

ان يكون هناك بيان من السنة لمدلول الكتاب كما سواء بتوضيح مجمله او تخصيص عامة او تقييد مطلقة من امثلة هذا بقول النبي

صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون ربع دينار قطع - 00:33:40

مع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوه ايديهما لانه ظاهر الاية قطع من سرق دون النصاب ولكن جاءت السنة بتقييده وتوضيحه و منها من السنة ما يكون ابتداء تشريع ليس واردا في - 00:34:03

الكتاب والامثلة النهي عن بعض الحيوانات التي لم يرد نهي عنها في الكتاب ويقال لها السنة المستقلة والجماهير على اثبات وجود سنة مستقلة ويستدلون عليه بوجود السنن المستقلة وبعموم الدلة الدالة على حجية السنة ووجوب العمل - 00:34:28
بها وهناك من رأى انه لا توجد سنة مستقلة فان الله تعالى قال وانزلنا اليك الذكر لتبيين للناس ما نزل اليهم قالوا فاذا مهمة السنة هي بيان الكتاب لا الاستقلال بتشريع احكام جديدة - 00:34:57

ولكن اذا نظرت علمت انه يمكن ان يكون الخلاف عائدا الى تحریزه المسألة فان من قال بان السنة لا تستقل بحكم جديد ادخل اي سنة مستقلة ببيان قوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه - 00:35:21

فانتهوا قال وجميع الاقسام حق من الله منسوب علمها الى الكتاب العزيز الله هو الذي انزل. قال تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى وذكر المؤلف مسألة اخرى وهي - 00:35:47

ان الكتاب والسنة قد استغرقت جميع افعال العباد باحکامها فلا يمكن ان نجد نازلة او حادثة او واقعة ليس فيها دلالة من الشرع قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء - 00:36:12

تبيانا لكل شيء قال تعالى لقد كان في قصصهم عبرة لاولي الالباب ما كان حديثا يفترى ولكن الصديق الذي بين يديه وتفصيلا ايش كل شيء فعل هذا على انه لا توجد واقعة من وقائع الناس الا وفي الكتاب - 00:36:35

دلالة عليها من انواع دلالة الشرع على الاحكام دلالة السنة ومثل له المؤلف بقول ابن مسعود بلعن الواشمة وهي من تدخل لونا في اثناء جلدها والمتفلجة وهي المغيرة بطريقة اسنانها بان تبرد - 00:37:01

ما بينها قال ابن مسعود بان رسول الله صلی الله عليه وسلم قد لعن من فعل ذلك وهذا اللعن موجود في كتاب الله تجيء عليه بانه ليس في كتاب الله فقال قد قال الله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا - 00:37:27

نوع الثاني من انواع السنة افعال النبي صلی الله عليه وسلم والسنة الفعلية قد يكون منها بيان لمجمل وتخصيص وعموم وتقييد مطلق ونحو ذلك قال بان افعال النبي صلی الله عليه وسلم على انواع - 00:37:52

النوع الاول الخصائص النبوية فهذه خاصة بالنبي صلی الله عليه وسلم كقوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين من امثاله الزواج بالتسع - 00:38:15

الساني من الافعال النبوية ما فعله جبلة وعادة وهو لم يفعله على جهة التقرب من امثلة ذلك انواع الثياب التي كانوا يلبسونها هذا النوع يدل على اباحة ذلك الفعل اذ لو لم يكن مباحا لم يفعله رسول الله صلی الله عليه وسلم. ولكنه لا يكون عبادة يتقرب بها لله عز وجل. ولذلك - 00:38:35

لا يشرع الاقتداء بالنبي صلی الله عليه وسلم فيها ومثل له المؤلف بالاكل الشرب يعني كونه يأكل التمر بالقساء او يشرب اه شرابا معينا او ينام بطريقة معينة وهكذا كونه - 00:39:06

كان يركب بطريقة معينة فهذا النوع يدل على اباحة الفعل وينفي تحريم الفعل لان النبي صلی الله عليه وسلم لا يقره الله على فعل منكر قال المؤلف هذا وان كان مباحا فيستحب لامته. وهذا تناقض - 00:39:30

كان مباحا ما يقال يستحب ثم ان فعل النبي صلی الله عليه وسلم لهذه الافعال انما كان لسبب انما كان لسبب فاذا انتفى هذا السبب انتفى المقتضي بذلك الفعل يعني مثلا لو جاءنا انسان وقال - 00:39:56

تحج راكبا على ناقتي لان النبي صلی الله عليه وسلم فعل ذلك نقول هذا ابتداع لان النبي صلی الله عليه وسلم لم يفعله الا لان هي الوسيلة المتاحة والناس كانوا يفعلون ذلك - 00:40:19

فاذا انتفى المعنى وجدت وسائل متاحة احسن منها وجد او كان فعل الناس على فعل مخالف حينئذ المقتضي للفعل في عهد النبوة

لم يعد موجودا في زمننا يقول وقد تابع يعني ان بعض الصحابة تابع النبي صلى الله عليه وسلم في افعال - 00:40:35
الجبات ولكن كما تقدم ان فعل الصحابي لا يصح الاستدلال به خصوصا اذا كان قد خالفه صاحبة اخرون. لانه لا يحتاج بقول الصحابي
عند مخالفة غيره له النوع الثالث من الافعال - 00:41:05

ما كان اه ببيانا لحكم شرعي مثل افعاله في الصلاة افعاله في الحج فهي تؤخذ تأخذ حكم ما هي بيان له ولذا قال لتأخذوا عن
مناسكم و قال صلوا كما رأيتمني - 00:41:28

اصلی والنوع الرابع من افعال النبي صلى الله عليه وسلم افعاله التي فعلها على جهة القربى والطاعة هذه تدل على مشروعية ذلك
ال فعل واستحباب ذلك الفعل على الصحيح وقد قسم المؤلف هذا النوع وهو ما فعل على جهة القربى على نوعين. النوع الاول ما
يعرف حكمه - 00:41:46

فحينئذ يسار به على ذلك الحكم يعني لما قال النبي صلى الله عليه وسلم اه واصل ونهى اصحابه عن الوصال فنقول حينئذ هذا النهي
يبين لنا ان هذا الفعل لا يراد به اقتداء الامة به صلى الله عليه وسلم - 00:42:15

هناك وبالتالي يكون من القسم الاول وهو الخصائص النبوية هناك افعال فعلها النبي صلى الله عليه وسلم على جهة القربى والطاعة
وبالتالي وقع الاختلاف فيها هل هي مشروعة يشرع لنا الاقتداء به فيها - 00:42:45

او ذلك ليس على سبيل الايجاب. مثال ذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح الاضاحي كييعيد الاظهري هل يدل فعله ويفعله قرية
فلا يدل فعله على انه واجب او لا - 00:43:12

قال الحنفية والمالكية نعم يدل على الوجوب والجمهور يقولون لانه لا يدل على الوجوب وانما يدل على الاستحباب الاولون استدلوا
بقوله واتبعوه لعلمكم تهتدون قالوا هنا فعل امر فدل ذلك على ان اتباعه من - 00:43:32

الواجبات والاخرون قالوا بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشاهد اصحابه يتذكرون بعض افعاله العبادية ولم يكن ينكر عليهم فدل
هذا على عدم وجوب هذه الافعال اذا لو كانت واجبة لانكر عليهم تركها - 00:43:53

واورد المؤلف هنا اه خلاف اهل العلم في هذه المسألة. والصواب انه على ان هذا انه على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الايجاب
ثم انتقل الى الكلام عن القسم الثالث من اقسام السنة وهو اقرار النبي صلى الله عليه وسلم على آآ لغيره على - 00:44:17
في قلب وقسمه الى قسمين وينبغي ان يقسم تقسيم اخر غير قبل التقسيم الذي ذكره المؤلف هنا هو ان الاقرار قد يكون على فعل
مباح يدل على اباحتة كاكل الضب - 00:44:49

وقد يدل على فعل مشروع فيدل على مشروعية ذلك الفعل مثل سنة القتل التي فعلها خبيب النبي صلى الله عليه وسلم اقرها
وبالتالي نقول هي مستحبة. لماذا؟ لانه اقرار على فعل - 00:45:07
عبادي قال المؤلف الافعال التي آآ هناك قسم اخر وهو ما لم يفعل امامه صلى الله عليه وسلم ولم يطلع عليه فسكت عنه قال والثاني
ان يفعل فعلا بغير حضرته - 00:45:28

لكن مثل ذلك الفعل لا يجوز ان يخفي عليه في العادة ولم ينكره صلى الله عليه وسلم ترى المؤلف انه يدل على الاباحة يدل على
الاباحة وهناك مسألة مثل هذه المسألة الا وهي - 00:45:55

ما فعل في زمان النبوة بغير حضرة النبي صلى الله عليه وسلم هل يدل على اقراره كما في حديث قلنا نعزل القرآن ينزل وكنا نخابر
على عهد رسول الله صلى الله عليه - 00:46:17

وسلمت فهذا النوع بعض اهل العلم قال بعدم حجيته والجمهور على الاحتجاج به وسموه سكوت الوحي ان افعال الصحابة في عهد
النبوة ويعلم بان الفعل لا يكون عدم انكاره اقرارا له الا اذا كان - 00:46:36

من مسلم اما ما فعله الكافر فحين اذ عدم انكاره لا يعد اقرارا له وهكذا اذا كان هناك سبب يجعلنا نقول بانه لم يقر ذلك الفعل يعني
لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم ووجد امرأة - 00:47:02

تنوح على قبر فانكر عليها النوح وقال اتق الله واصبري لا يصح ان يستدل فيقال رآها عند القبر فلم ينكر عليها لانه انكر عليها ما هو

اكبر وهو النياحة فلم تأخذ منه بالتالي - 00:47:26

لم يجد مجالا لان ينكر عليها ما هو اقل من ذلك قال رحمة الله تعالى الفصل الثاني في بيان انواع السنة وهي تنقسم الى متصل وغير متصل ينقسم الى متواتر واحاد وبعضهم يقسمه الى متواتر ومستفيض واحاد - 00:47:50

المتوترة ما استوى طرفاه ووسطه في الرواية عن جمع لا يمكن تواظؤه مع الكذب. وان يكون مستنده غير النظر والاستدلال. وهذا يفيد العلم الضروري لكن البخخي المعذلة والدراق من الاشعرية. وهو قليل جدا. والمستفيض ما كان من اخبار الاحاديث ولكن تلقيه الامة بالقبول. فعملوا به كلام او عمل به - 00:48:14

البعض وقت اوله الباقيون. وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم انما انما الاعمال بالنیات وما اشبههم. والحادي ما عدا ذلك. وهو يوجب العمل مطلقا قال فاتن القياس مطلقا او قياس الاصول عن مثل بالحديث او ان تعم - 00:48:34

ولا عبرة بخلاف ابي داود وشذوذ من الناس حيث منعوا العمل بها. ومنع مالك العمل بها اذا خالفت القياس. ومنع ابو حنيفة اذا خالفت قياس الاصول او كانت فيما تعم به البلوى - 00:48:50

وهي لا توجب القطع واليقين خلافا لبعض اصحاب الحديث. فان منهم من قال ما تجلى اسناده او جب العلم كمال عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم. ومنهم من قال ما حواه - 00:49:03

صحىحة البخاري ومسلم يفيد العلم. قال الشيخ ابو عمر ابن الصلاح وغيره يفيد العلم النظري لا الضروري. لان الامة اجمعت على ان ما فيهما ثابت عن رسول الله صلى الله - 00:49:13

وسلم الامة معصومات من الخطأ واكثر المحققين من الاصوليين وغيرهم على ان ذلك لا يفيد العلم. واحدى المقدمتين في الاستدلال غير مسلمة. فانهم يقولون اجمعت الامة على وجوب العمل بالظن وقد غالب على ظنهم ان ما فيهما صحيح فنتيجة هذا ان ما فيهما يجب العمل به. ولمخالفهم ان يكون قد ظنت امته بثبوت جميع ما فيه مع - 00:49:23

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والامة معصومة عن الخطأ في ظنها فينتج فينتج ذلك ان ما فيهما ثابت قطعا ويقينا. فالظن في طريق افادتهم العلم لا في افادتهم العمل - 00:49:46

وهو عندي مذهب قوي ولكنه لا يختص للصحيحين بل كل حديث غالب على ظن عامة اهل العلم بالحديث ثبوته وصحته فهو كذلك والله تعالى اعلم ثم المتصل ينقسم الى صحيح وحسن وضعيف. فالاولان حجة على ما قام عليه وان تفاوتا في الصحة والحسن. واما الضعيف وان تنوّع انواعه فلا يجوز اقامتك - 00:49:59

به واما غير المتصل فانه يقع الموصل والمعضل والمنقطع والموقف. فيمر سنة قوية التابعية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والمعضل والمنقطع في معناه عند قوم ومنهم فرق بينهم باحوال مخصوصة وقد ذكر اهل العلم بالحديث في كتبهم وقد اولها في اصطلاحاتهم. وكلها لا تقوم بها حجة ولا يثبت لها حكما عند جماهير - 00:50:18

يرى اهل العلم وذهب مالك ابو حنيفة في اخرين الى صحة الاحتجاج بالمرصد. واما الشافعي رضي الله تعالى عنه فقال في كتابه الجديد المنقطع مختلف. فمن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من التابعين فحدث حدثا منقطع عن النبي صلى الله عليه وسلم واعتبر عليه بامور - 00:50:40

منها ان ينظر الى ما ارسل من الحديث فان شاركه فيه الحفاظ المأمونون واسندوه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ما بمثل معنى ما روى كانت هذه دالة - 00:50:57

على صحة حفظه وان انفرد بارسال حديث لم يشاركه فيه غيره قبل ما ينفرد به ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقه مرصد غيره من قبل عنه العلم في غير رجاله الذين قبل - 00:51:07

عنهم. فان وجد ذلك كانت دالة تقوى مرسله وهي اضعف من الاولى. وان لم يوجد ذلك نظر الى بعض ما روى عن بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:51:18

سلم قول الله بان يوجد موافقا ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذه دالة على انه لم يأخذ مرسله الا من اصل

00:51:28 يصح ان شاء الله تعالى -

ذلك ان وجد عوام ان وجد عوام من من اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان هنا اذا سمي من روى عنه لم يكن مجهولا ولا مدفوعا من الرواية عنه. قد استدل بذلك على صحة ما رواه او يكون اذا شارك احدا من الحفاظ في حديث لم يخالفه - 00:51:38

وان خالقه وجد حديثه انقص. ففي هذه الداللة على صحة مخرج حديثه ومتى خالق ما وصفته اضر بحديثه حتى لا يسع احدا قبول مرسله. ثم قال بعد كلام فامام من بعد كبار التابعين الذين كثرت مشاهدتهم لبعض اصحاب النبي صلى الله - 00:51:58 وسلم فلا اعلم منهم واحدا يقبل مرصاده لامور. احدها انه اشد تجوزا فيما يرون عنه. والآخر انه يؤخذ عليهم الدلائل فيما ارسلاه بضعف مخرج بكثرة الاحالة في الاخبار. واذا كثرت الاحالة كان امكنا للوهم وضعف من يقعد عنه. ثم قال ايضا بعد كلام اخر ومن نظر في العلم بخبرات وقلة رفدة - 00:52:15

استوحش من مرصد كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها. فان قال قائل فدم فرقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبين من شاهد بعضهم دون بعض. قلت له بعد احالة من لم يشاهد اكثراهم - 00:52:35 واما الموقوف على بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم مثل ان يقول بعضهم قولا او افعل افعلا فان انتسب قولهم فعله في علماء الصحابة وسكتوا عن مخالفته والانكار عليه فهو حجة يجب العمل - 00:52:51

خلافا لداود لان العادة في اهل الاجتهاد اذا سمعوا جوابا في حادثة حدثت اجتهدوا واظهروا ما عندهم. فاذا لم يظهروا الخلاف دل على انهم قد رضوا بذلك وختلفوا في هلك اجماعا. وقال فريق من الشافعية يكون اجماعا. ويروى عن ابي حنيفة رحمة الله تعالى. وقال فريق منهم لا يكون اجماعا ونسب الى الشافعي رحمة الله تعالى - 00:53:01

انا في قوله الجديد. واما اذا لم ينتشر ولم يعرف انه مخالف. فذهب الشافعي في قوله الجديد الى انه ليس بحجة. وقال قوم من الفقهاء حجة ويليه ذهب الشافعي العيون في القديم. وقالت الحنفية اذا خالفت قياسا كان توقيفا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ويقدم على قياسه لان فتوى الصحابي بما يخالف قياسه دليل على انه - 00:53:22

انما قال ذلك عن توقيف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر المؤلفون انواع السنة النبوية من جهة الاسناد فمنها المتصل وهو ما تکامل رواة اسناده فلم يسقط منهم احد - 00:53:42

بحيث يروي كل واحد منهم عن من لقيه وقسم المؤلف المتصل الى قسمين متواتر وهو ما رواه جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب يسندوه الى امر محسوس فرؤية او سمع ومتواتر يفيد - 00:54:03

القطع والجزم والعلم الظروري وقال المؤلف وهو قليل جدا قد الفت مؤلفات في المتواتر النوع الآخر المستفيض والعلماء لهم منهجان في تحرير معنى المستفيض فمنهم من يقول هو ما كان احدا في اوله متواترا في اخره - 00:54:32 والمؤلف جعل المستفيض ما تلقته الامة بالقبول سواء عملوا به او عمل به بعضهم ومثل له بحديث انما الاعمال بالنيات فانه احاد في اوله ثم رواه الجماعات الكثيرة نوع ثانى الاحاد النوع الثالث الاحاد - 00:54:58

وهو ما لم يبلغ درجة المتواتر والمستفيض الاحتجاج بالاحاد واجب القبول والعمل بها عموم ادلة حجية السنة لقوله تعالى ان جاءكم فاسق بنأ فتبينوا دل هذا على انه اذا جاء العدل وجب قبول خبره - 00:55:30

قال وهو يوجب العمل يعني ان خبر الاحاد يجب العمل به ولا يجوز للانسان ان يتركه مطلقا ولا يلتفت الى موافقة الخبر لقياس او مخالفته ان النصوص الدالة على حجية السنة الاحادية عامة - 00:55:58

وهكذا لا يلتفت الى كونه قد عمت البلوى به او لم تعم والقول خبر الاحاد في هذه الانواع ومذهب الشافعي واحمد الخبر خبر واحد فيما تعم به البلوى من امثاله - 00:56:27

اجيروا اجيروا من مس ذكره فليتوضا كما تقدم ما حكمه الجمهور على قبولة والحنفية يردونه ويقولون بعدم الاحتجاج به مذهب الجمهور اقوى لعموم ادلة حجية خبر الواحد اما بالنسبة لخبر الواحد المخالف لقياس - 00:56:50

عند احمد والشافعي ان خبر الواحد مقدم على القياس لأن قول المعمصوم ما في اجتهادات قال مالك لأن خبر الواحد المخالف للقياس يرد ولا يقبل قال ابو حنيفة خبر الواحد - [00:57:18](#)

المخالف لقياس الاصول لأن القياس مره يبني على اصل واحد ومرة يبني على اصول متعددة يقول القياس اذا بني على اصول متعددة هذا قياس قوي لا ننطرح من اجل خبر - [00:57:40](#)

الواحد اجيب عن هذا او من امثلة هذه المسألة خبر المصارفات في الحديث لا تسرعوا الابل ولا الغنم. يعني لا تربط ظرعها من اجل ان يكبر بعضه يظن ان هذا هو نتاجها اليومي - [00:57:57](#)

فمن ابتعاها يعني من اشتراها بعد تصريرتها فهو بغير النظرين اشاعة امسكها وان شاء ردها وصاع عن بايجاد رد الصاع من التمر هذا يخالف القياس في ان المثلثيات يجب رد - [00:58:20](#)

ايش رد مثلها وهذا ماخذ بن يرد بن غير التمر فهذا وجه مخالفته للقياس وفي وجه اخر وهو انه اذا باعه سلعة على غير حقيقتها بطل البيع. يعني يكون حينئذ من بيع - [00:58:41](#)

المجهول لكن النبي صلى الله عليه وسلم صححها وثبت فيه الخيار ولذلك قال الشافعي واحمد يأخذ بالخبر ولو خالف القياس ومالك ايضا يقول يرد الخبر اذا خالف القياس. ولذلك قال مالك - [00:59:04](#)

بان خبر الذي وقسته ناقته في الحج حينما قال لا تخرم رأسه ولا وجهه ولا تمسوه طيبا قال المالكية هذا خبر واحد مخالف للقياس وبالتالي قالوا لا نحتاج به ويعامل الميت معاملة الميت المحرم معاملة غيره - [00:59:29](#)

تعامل معاملة غيره لانه لا يقبل خبر الواحد اذا كان مخالف او قياس من مساء الخبر الواحد هل اخبار الاحاد توجب القطع والجزم او لا هناك ثلاثة مذاهب مشهورة انه لا يوجب - [00:59:58](#)

قطعا ولا جزما ينسب للاكثر و منهم من يقول بان خبر الواحد يثبت القطع والجزم و منهم من قال قبر واحد احتفت به القراءن افاد العلم والجزم وان لم تتحتف به القراءن فلا - [01:00:21](#)

وليعلم بانه بالاتفاق انه ليس كل خبر واحد يفيد العلم. فخبرنا كذاب وخبرنا مجهولا لا تفید العلم بعض اهل العلم قال بان من القراءن ان يرويه الائمة المعروفون كالبخاري ومسلم - [01:00:42](#)

وبعضهم قال اذا هناك فرائض متعددة قالوا بانها ترفع درجات الخبر الى ان يكون مقطوعا به وابو عمرو بن الصلاح قال بان خبر الواحد متى وقع الاتفاق عليه افاد العلم النظري لا الضروري - [01:01:10](#)

لان اجماع الامة دليل على صحة ذلك الخبر ونسب المؤلف للكثر المحققين من الاصوليين ان خبر الواحد حتى ولو رواه الشيخان لا يفید العلم رد على قول ابن الصلاح بان الامة مجتمعة على قبول ما في البخاري ومسلم - [01:01:36](#)

ويقول اجماعهم على العمل بها لا على الجازم بصحتها وعلى كل فانا لاهل الاختصاص الذين يباشرون السنة ويعرفون تفاصيلها من معرفة ذلك وليس لغيرهم ليروبي السنة ويروبي اخبارها يجزم بتلك الاخبار - [01:02:06](#)

ولو كانت اخبار احد قال المؤلف عن قول من قال بان خبر الواحد المؤيد بالاجماع يفيد القطع قال هذا مذهب قوي ولكنه لا يختص بما في الصحيحين قسم المؤلف الحديث المتصل - [01:02:44](#)

باعتبار اخر الاعتبار الاول من جهة كثرة الرواية الى متواتر واحات هنا من جهة القبول بانقسم الى صحيح وهو ما رواه الثقة عن مثله متصلة الاسناد بلا شذوذ ولا علة - [01:03:08](#)

وحسن وما رواه الثقة الاول في الصحيح رواه ثقة ظابط متقن. هنا رواه ثقة لكن في حفظه شيء قد يخطئ يروي الف حديث خمسة ستة فهذا يكون حديثه من قبيل - [01:03:27](#)

الحسن ماذا يقال عن الراوي الذي خف ضبطه قالوا عنه صدوق روایة الثقة هذی تفید صحة ورفایة الصدوق تفید الحسن قال فالاولان وهم الصحيح والحسن حجة على ما قام عليه - [01:03:50](#)

لكنها متفاوتة ماذا نفعل بالتفاوت يرجح ونرجح الصحيح على الحسن النوع الثالث الظعيف وقد يكون ضعيفا جدا هذا الخبر المته

امر الوظاع وقد يكون قبر سيء الحفظ الذي تنجبر روايته برواية غيره. فيكون حسنا لغيره - [01:04:14](#)

واما الضعيف وان تتنوع ا نوعه قد يكون الضعف بسبب حال الراوي كما تقدم وقد يكون بسبب الانقطاع الاسناد بل واما الضعيف ان تتنوع ا نوعه فلا يجوز اقامة الحجة به. يعني لا يصح ان نستدل به على اثبات عبادة او - [01:04:47](#)

واثبات حكم شرعي هذا كله في المتصل النوع الساني غير المتصل وهو ما سقط من اسناده راو فاكثر قسم او قال المؤلف بانه غير متصل يقع على المرسل وهو الذي وقع اسم صحابيه - [01:05:08](#)

او المعضل وهو الذي سقط منه راويان على التوالي او المقطوع وهو الذي رواه او سقط من اسناده راو من وسط الاسناد والموقف الموقوف هذا يعني قول الصحابي فلا ينبغي ان - [01:05:29](#)

يوضع في مقابلة المرفوع ولا ان يدخل في غير المتصل قال فالمرسل قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ومثلته لكم بايش؟ بقيه الصواب انه سقوط راويه من الصحابة - [01:05:51](#)

ولذلك ينقسم المرسل الى مراسيل الصحابة جماهير على قبولها با ان الصحابة كلهم عدول فلا يظر سقوطه مراسيل التابعين فهذه هي التي يجري البحث فيها هناك من قال خصوصا الاصوليين من يجعل الجميع جميع ا نوع - [01:06:10](#)

غير المتصل تكون تحت المرسل وبالتالي يدخلون المعضل والمنقطع والمعلق في المرسل قالوا الاكثر على ان المعضل والمنقطع اجزاء من اجزاء المرسل. وهناك من فرق بينهم اه باحوال مخصوصة - [01:06:36](#)

يقول هذا بحث اصطلاحي لا يترتب عليه حكم وكلها يعني المراسيل غير الصحابة لا تقوموا بها حجة ولا يثبت لها حكم عند جماهير اهل العلم المرسل سقط منه راوي - [01:07:04](#)

اذا كان من اسقط هذا الراوي يروي عن الضعفاء ويسقط الضعفاء فلا يحتاج بروايته لو قال تابع من تابعي التابعين عن الصحابي. هنا سقط تابعي فان كان من شأن هذا التابع تابعي التابعي - [01:07:29](#)

ان يسقط الضعفاء لم يحتاج بروايته بالاتفاق. ولكن البحث فيما اذا كان لا يسقط الا الثقات مالك وابو حنيفة واحمد يرون الاحتجاج بالمرسل متى كان الراوي لا يسقط الا ايش - [01:07:53](#)

ثقة اهل الحديث يردون المرسل ويرونه ضعيفا الشافعي يقول ان كان هناك قرينة تعضده فاننا نحتاج بالخبر المرسل مثل ماذا قال كان يرد الخبر من طريق اخر مرسل او ان يتايد بما يقويه - [01:08:17](#)

قال واما الشافعي فقال المنقطع مختلف. فمن شاهد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث فحدث حديثا منقطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم فحينئذ لابد ان ننظر - [01:08:48](#)

الى امور اولها هل تركه احد من الحفاظ حيث اسند الحديث الى النبي صلى الله عليه وسلم فنقول تعضدت الروايات قبله اما اذا انفرد بالارسال بارسال الخبر فقالوا هنا لا تقبل اه روايته - [01:09:04](#)

كذلك من الطرق التي يتقوى بها المرسل ان يعضده مرسل اخر قالوا هي اطعفنا الاولى الثالث ان يوافق قول الصحابي الرابع ان يفتني بعض اهل العلم بما يتواافق مع ذلك الخبر المرسل - [01:09:31](#)

الشافعي يقول اذا اعتصد خبر المرسل باحدى هذه الامور الاربعة فحينئذ قبل ويعمل به اما اذا لم توجد فيه احد الامور الاربعة السابقة فالامام الشافعي يقول لا اقبل الخبر المرسل - [01:10:03](#)

ثم تكلم عن مراسيل كبار التابعين الذين ادركوا عدد من الصحابة فقال هذه اقدمها على غيرها واقبلها في الرواية لماذا؟ لان التابعين كانوا يتحرزون من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم - [01:10:31](#)

قال الامام الشافعي ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين بدلائل ظاهرة فيها فان قال قائل فلم فرقتم بين التابعين المتقدمين وبين من شاهد بعضهم دون بعض - [01:10:50](#)

قلت له بعد احالة من لم يشاهد اكثراهم يقول الذي روى عن كثير من الصحابة في مواطن كثيرة اما من لم يروي اه عن الصحابة الا في وقت يسير هذا دليل على انه لم يضبط - [01:11:21](#)

الخبر كلم المؤلف بعد ذلك عن قول الصحابي الاول مرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم والان موقوف يسميه بعضهم او اذا كان عن الصحابة قالوا موقوف اذا كان عن التابعين قالوا - [01:11:41](#)

مقطوع فرق بين المقطوع والمنقطع بحث الان في اقوال الصحابة هل يحتاج بها او لا قول الصحابي اذا انتشر في الامة ولم يكن له مخالف كان اجماعا سكوتيا على ما تقدم - [01:12:07](#)

قال لان العادة في اهل الاجتهاد انهم اذا سمعوا جوابا في حادثة حدثت اجتهدوا واظهروا ما عندهم فاذا لم يظهروا الخلاف دل ذلك على انهم قدره بذلك وهذا يكون اجماعا سكوتيا - [01:12:31](#)

والشافعي ولا نحتاج به باعتباره قول صحابي هذا اذا انتشر اما اذا لم ينتشر لم يوجد له مخالف فحينئذ لا يحتاج باقوال بعض الصحابة على بعضهم لكنه لا يجوز الخروج عن قول جميعهم - [01:12:48](#)

لان لا نحدث قولا ثالثا طيب اذا قال الصحابي قولا ولم ينتشر ولا مخالف له حينئذ هل يحتاج به الجمهور قالوا نعم يحتاج به خلافا للشافعية الذين لا يرون حجية اقوال الصحابة - [01:13:11](#)

قال الحنفية اذا خالف قول الصحابي القياس دلنا ذلك على ان الصحابي لم يورد هذا القول من عند نفسه وانما اخذه عن النبي صلى الله عليه وسلم وبالتالي يقدم على القياس - [01:13:36](#)

لان فتوى الصحابي بما يخالف القياس دليل على كونه اخذ ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم بقى عندنا في مباحث السنة في اه الترجيح بين الاخبار المتعارضة ولعلنا ان شاء الله نتركه - [01:13:53](#)

آآ الاسبوع القادم باذن الله تعالى اسأل الله جل وعلا لكم التوفيق لكل خير بارك الله فيكم وفتح الله لكم ابواب الهدى والتقوى والغنى كما نسأل الله جل وعلا ان يغفر لنا ذنبينا وان يتتجاوز عن سينئاتنا وان يصلح ذرارينا - [01:14:16](#)

هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين عندي سؤال ولا متعليق تفضل كان في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فزيده ثم اذا شرب الخمر فاجلدوه ثم اذا شرب الخمر فاقتلوه - [01:14:42](#)

ثم وردنا اجماع على ان شارب الخمر في الخامسة السادسة لا يقتل وبالتالي هنا الاجماع يخالف القيادة فيخالف الخبر الاجماع يخالف الخبر هل نعتبر الاجماع ناسخا للخبر كلها طيب اذا كيف قدمتم الاجماع على الخبر - [01:15:26](#)

والوجود الاجماع فيه دليل على ان هناك ناسخا لكن هذا الناسخ لم ينقل اليها وبالتالي قلنا الاجماع يبين وجود النسخ وليس هو الناسخ واضح لانه كما تقدم قلنا انه ايش - [01:15:53](#)

اه السنة قد السنة قد آآ مخصص العام وتقييد المطلق وتبيين المجمل الحنفية قالوا بان خبر الاحاد لا يزيد على ما في الكتاب الامثلة في ذلك قال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق - [01:16:24](#)

او جب الله الطواف هل ذكر النية لم يذكر النية لو طاف بدون نية يقول عندنا حديث يزيد على الاية وهو انما الاعمال بالنيات. فلما يصح طوافه الا بنية هنا زيادة - [01:16:54](#)

الجمهور قالوا نعمل بهذه الزيادة تعتبر مقيدة ظاهر الاية انا فيها قالوا لا نقدم الاية القرآنية ولا نخصص العموم بها وبالتالي لا نقول بان الطواف يشترط له النية مثال اخر - [01:17:12](#)

في قوله في هد الزاني غير المحسن قال الاية اجلدوهما مئة جلدة ثم جاءنا في الحديث زيادة التغريب وبالتالي قلنا هذه زيادة ان فيه يقولون يعتبر نسخا ولا يصح ان ينسخ خبر الواحد بان ينسخ القرآن بخبر واحد - [01:17:41](#)

والجمهور يقولون هذا بيان زيادة وليس نسخا وبالتالي قبلوا هذه الزيادة بارك الله فيكم ووفقكم الله بكل خير وجعلنا الله واياكم من الهداء هذا والله اعلم وصلى صاحبي - [01:18:17](#)